

الصيغة الجديدة للقرض الاستهلاكي و سياسة التجارة الخارجية في الجزائر - دراسة ميدانية -

قوال زواوية ايمان - جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس

goualimene@gmail.com

اونان بومدين - جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس

Ounaneb@gmail.com

لعمارة محمد فاطمة - جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

f_lamara@yahoo.com

ملخص

إن إعادة بعث القرض الاستهلاكي بصيغته الجديدة في ظل ما يعانيه الاقتصاد الجزائري اليوم، ما هي إلا ورقة خاسرة تلعب عليها الحكومة من أجل صرف منتجاتها المكدسة متناسية بذلك وضعية منتوجها الضعيف الغير قابل للمنافسة والذي يكلف الخزينة أعباء إضافية هي بغنى عنها نظرا لاستيراد المواد الأولية لتصنيعه، و من جهة أخرى فقد تناست الحكومة وضعية المواطنين الذين حملوا بهذا القرض لتأتي صيغته الجديدة و تحطم آمالهم نظرا لمخالفته الشريعة الإسلامية و عدم مراعاته لقدرتهم الشرائية التي أصبحت بالكاد تكفيهم لتوفير حاجاتهم الضرورية لغلاء أسعار المواد الاستهلاكية بالدرجة الأولى بسبب الأزمة الراهنة، ومنه توصلنا الى ان إعادة بعث القرض الاستهلاكي في وضعية الاقتصاد اليوم مهددة بالفشل ما لم تتدخل الدولة لإصلاح صيغته أو البحث عن حلول أخرى لتشجيع استهلاك منتوجها انطلاقا من العمل على تحسينه ليصبح منافسا عالميا جيدا يساهم في التقليل من فاتورة الاستيراد ليحقق لنا اكتفاء ذاتيا و لم لا يجلب لنا حتى العملة الصعبة في مستقبل الأيام.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية ، القرض الاستهلاكي 2016/2015، المنتج الجزائري، سياسة التجارة الخارجية.

Summary

The revival of the consumer credit in its new form taking into account the suffering of the Algerian economy nowadays. It is only one losing chart played by the government to exchange its products piled up while forgetting the state of its product weak, noncompetitive,

which costs the Treasury additional expenditure because of the raw material importation for its manufacture. In addition, the government neglected the state of the citizens who dreamed of this credit which came with its new formula by wasting their hopes because of his violation of the Islamic law and not to hold account purchasing power to them, which is hardly sufficient to provide them the needs necessary considering the high prices for the consumer goods because of the current crisis, From there, we concluded that the revival of the consumer credit in the state of the economy today is threatened of failure unless the state intervenes to reform its formula or to seek other solutions to encourage the consumption of its product in order to improve it and become a good world competitor who thus contributes to reduce the invoice of the imports to reach our self-sufficiency and why not bring currencies later to us.

Key words: Foreign trade, Consumer credit 2015/2016, Algerian Product, Policy of foreign trade.

مقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورات هامة، و التجارة الخارجية ليست بمنأى عن هذه التحولات العميقة باعتبارها ذات أهمية بالغة نظرا لما تلعبه من دور فعال في التنمية الاقتصادية

و على غرار باقي الدول النامية تسعى الجزائر لفتح أسواقها أمام المؤسسات العالمية و الاستثمارات الأجنبية، غير أنها و جدت نفسها قد تحولت الى مجرد سوق لعرض مختلف المنتجات الأجنبية مما أدى بها الى تنمية الواردات فأصبحت تشكل عبء على خزانة الدولة. فكان من الضروري إعادة النظر في سياستها المطبقة و مناهجها المتبعة خاصة تلك المتعلقة بتجارتها الخارجية في ظل انخفاض أسعار البترول و من بين هذه الإجراءات التي رأت انها تقلل من فاتورة الواردات هي العودة الى القروض الاستهلاكية كأداة لتشجيع الإنتاج الوطني و استهلاك المنتجات المحلية سعيا منها لتقليص وارداتها.

الإشكالية :

في ظل الوضعية المالية و الاقتصادية التي تمر بها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول و تراجع احتياطي الصرف هل إعادة بعث القرض الاستهلاكي بصيغته الجديدة سيكون مساهما في تعزيز وترقية المنتج الجزائري و إحدى الوسائل لتخفيض فاتورة الاستيراد ؟

و لمعالجة هذه الإشكالية رينا وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- هل الوضعية الحالية للخزينة العمومية تتحمل عبء إعادة بعث القروض الاستهلاكية؟
- هل الصيغة التي جاء بها القرض الاستهلاكي تشجع المواطن للإقبال عليه؟
- ما واقع تصنيف الإنتاج الوطني و ما هي المؤسسات التي تنتج فعلا شيئا يمكن ان نطلق عليه اسم المنتج الوطني؟

- بما ان القرض جاء كإجراء لتعزيز و الرفع من القدرة الشرائية للجبهة الاجتماعية ،هل سقف هذه القدرة لدى غالبية المستهلكين الجزائريين تمكنهم من الاستفادة من هذا القرض؟

الفرضيات :

- الوضعية المالية و الاقتصادية الراهنة لا تسمح لإعادة بعث القروض الاستهلاكية.
- القرض الاستهلاكي بصيغته الجديدة مهدد بالفشل .
- القرض الاستهلاكي سيساهم في زيادة الواردات كون الإنتاج الجزائري مرهون باستيراد المواد الأولية.

أهمية و اهداف الدراسة :

تعود أهمية هذا الموضوع إلى تسليط الضوء على واقع التجارة الخارجية المتردي و الإجراءات التي تحاول من خلالها الدولة تخفيض فاتورة الاستيراد و تشجيع المنتج الوطني و من ضمنها إعادة بعث القرض الاستهلاكي الموجه خصيصا للمنتج الوطني باعتباره أداة فعالة لتنمية الاقتصاد الوطني و التسويق للمنتج المحلي.

منهج الدراسة :

اعتمدنا المنهج الوصفي من خلال التعريفات المهمة ، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي بعد استخدام أدوات البحث العلمي المتمثلة في المقابلة و الملاحظة و الاستبيان .

أولاً: التجارة الخارجية :

*يقصد بالتجارة الخارجية "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل(حمدي عبد العظيم،1996، ص.13).

* ان أهمية التجارة الخارجية لا تكمن فقط في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام متوجات الدولة ولكن أيضا في إمكانية الوصول إلى التنمية الاقتصادية والرفاهة الاجتماعية بتوسيع قائمة الخيارات في مجالات الاستثمار والاستهلاك(العصار رشاد و اخرون، 2000 ، ص.12).

*أدى ازدهار ونمو المبادلات التجارية إلى ضرورة إدخال مجموعة من التقنيات والوسائل التي من شأنها تسهيل المعاملات التجارية بين مختلف المتعاملين عبر دول العالم ،من خلال وضع قواعد وقوانين تحفظ حقوق كلا الأطراف.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه، والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج.

ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

تتكون التجارة الخارجية في أي دولة من العناصر الآتية(مجدي محمود شهاب، 1996، ص.86):

1- الصادرات : هي سلع منتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، بذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي. وتقسم الصادرات إلى نوعين:

أ) الصادرات المنظورة في شكل سلع ملموسة :كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية مثل: البترول والآلات.

ب) الصادرات غير المنظورة في شكل خدمات غير ملموسة مثل: خدمات النقل الدولي "النقل الجوي والبحري والبحري، خدمات التأمين الدولي، خدمات السفر في مقدمتها حركة السياحة العالمية، خدمات المصرفية العالمية.

2- الواردات: هي سلع منتجة في الخارج وتستهلك في الداخل. وتتمثل الواردات في تلك العمليات المتعلقة بالسلع و الخدمات يؤديها بصفة نهائية غير المقيم للمقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية أو خارجها، وبما أنها ذلك الإنفاق المحلي على السلع و الخدمات المنتجة في الخارج فهي تعتبر ترسبا من تيار الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى سحب جزء من القوة الشرائية الأمر الذي يضاعف من تيارا لإنفاق في الداخل ويزيدها قوة في الخارج .،تنقسم الواردات إلى قسمين و هي:

أ)-الواردات ا لمنظورة في شكل سلع ملموسة: مثل المواد الغذائية.

ب)-الواردات غير منظورة في شكل خدمات غير ملموسة مثل: الخدمات العلاجية المقدمة من دولة

أخرى(عبد المطلب عبد الحميد، 2000، ص.103)

3- التجارة العابرة: أو نظام التجارة العابرة، بعبور البضائع أو مرورها عبر إقليم الدولة دون أن تكون وجهتها النهائية إليه أي دون أن تستهلك فيه، فهي إذن تجارة عابرة لأراضي دولة ثالثة أثناء انتقالها من البلد المصدر إلى البلد المستورد و تعتبر من الأنواع الهامة لنشاط التجارة الخارجية أقرب ما يكون إلى "المستودع المتنقل" الذي من شأنه أن يحمل البضاعة إلى الميناء الجمركي الذي يراه صاحب البضاعة أكثر ملائمة من غيره، ولهذا النظام أهمية خاصة في البلاد التي توجد في ملتقى طرق التجارة الخارجية، أي التي تقع على البحار أو مداخل القارات أو بين مجموعة من الدول المتصلة أراضيها بعضها بعض مما يجعل من أراضي هذه الدولة ممرا حيويا لانتقال الصادرات و واردات هذه الدول فيما بينها (نامق صلاح الدين، 1972، ص.13).

4- نظام السماح المؤقت: هو إعفاء المواد الأولية أو غير كاملة الصنع المستوردة بقصد إدخال تغييرات صناعية أو تجارية

معينة عليها من الضريبة، طالما أعيد تصديرها خلال فترة معينة ، وينطبق ذات الأمر على ما يرد إلى الدولة من سلع نصف مصنعة، أو بها عطل بغرض تحويلها إلى سلع كاملة الصنع (كتحويل خيوط الغزل المستوردة نسيجا أو النسيج قماشاً) (أو صيانتها وإصلاحها محليا كإصلاح السفن و المراكب الأجنبية داخل ورش محلية).

وتعفى هذه المواد مؤقتا من الرسوم الجمركية وعوائد الرصيف والبلدية وغيرها، وتتم بشروط معينة أهمها أن المستورد هو المصدر لها بعد تصنيعها وإصلاحها، لابد أن يودع تأمين بمصلحة الجمارك أو ضمانا مصرفيا بقيمة الرسوم والعوائد، وأخيرا يتم إعادة تصديرها خلال فترة محدودة من تاريخ الاستيراد .

سياسة التجارة الخارجية:

يمكن ادراج عدة تعاريف لسياسة التجارة الخارجية:

- هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف (زينب حسين عوض الله، 2001، ص.200).

- هي اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق (احمد عبد الخالق، 1999، ص.129).

- هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف (السيد عبد المولى، 1999، ص.219).

كما قسم الاقتصاديون السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية، ويطلق اصطلاح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، أما سياسة الحماية فتعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة

اما عن الأهداف الاقتصادية لسياسة التجارة الخارجية فتتمثل في:

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة و استخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها و أنواعها.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

ثانيا: القروض الاستهلاكية

تعتبر القروض الاستهلاكية من اهم الوسائل التي تستخدمها الدولة في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية، فهي عبارة عن بيع سلعة او خدمة و تتجلى أهميته في تحسين نمط المعيشي للفرد هذا من جهة و من جهة أخرى فهو يعمل على تشجيع الإنتاج الوطني و بالتالي رفع مستوى الاقتصاد المحلي.

" القروض الاستهلاكية تعرف على أنها قرض من قروض الاستغلال قصيرة الأجل ، و هو منتج بنكي جديد ظهر في الجزائر سنة 1999م ، حيث يسمح للمتعاملين و الأسر باقتناء (معدات المنزلية - الأثاث...الخ). و ذلك تحت مجموعة من الشروط و بواسطة الدفع بالتقسيط و بالتالي هذا كله يعبر عن الثقة بين المقرض و المقترض .

و للقيام بهذه العملية يستدعي تدخل أربعة أطراف: البنك ، الزبون، المؤمن، المورد(الطاهر لطرش 2000، ص.58)

المنتجات المعنية : المنتجات المعنية بالقرض الاستهلاكي هي كل المنتجات التي يستهلكها الشخص لتلبية رغباته الخاصة مثل:

السيارات، العقارات الأثاث المنزلي. شرط ان تكون هذه المنتجات مصنعة بالجزائر.

ثالثا: بعث القروض الاستهلاكية في ظل مراجعة سياسة التجارة الخارجية.

1- تجربة القرض الاستهلاكي الجزائري في 2009

إن القروض الاستهلاكية ليست جديدة بالجزائر وجرى إلغاؤها في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بسبب آثارها السلبية على بنية التجارة الخارجية و هذا راجع للأسباب التالية:

عدم مرونة الإنتاج الوطني تجاه الطلب الداخلي .

أزمة المديونية التي وقع فيها الزبون

عدم معرفة الجهاز المصرفي كيفية تسيير القرض وفق قاعدة تقليل الأعباء

2-القرض الاستهلاكي الجزائري 2015 (الجريدة الرسمية 2015)

يتضمن المرسوم التنفيذي المتعلق بالقرض الاستهلاكي و الذي تم نشره في الجريدة الرسمية 21 مادة تتعلق ب :

تعريف القرض: يعرف القرض الاستهلاكي بأنه كل بيع لسلعة أو خدمة يكون فيه الدفع بالتقسيط أو مؤجل أو مقسم إلى عدة أجزاء. أما الأشخاص المستفيدون من هذا النوع من القروض حسب النص فهم كل شخص طبيعي يستغل هذا القرض لاقتناء سلعة أو خدمة لغرض شخصي و بعيدا عن الأنشطة التجارية والمهنية أو الحرفية.

المؤسسات المؤهلة للقرض الاستهلاكي: هي تلك الناشطة في مجال الإنتاج أو الخدمات على التراب الوطني و التي تنتج أو تجمع السلع الموجهة للبيع للخواص و التي تستعمل كذلك الفواتير في مبيعاتها.

المبلغ المعوض شهريا: لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يتجاوز 30 بالمائة من المداخل الصافية للشخص الدائن.

مدة التسديد: تفوق مدتها 3 أشهر في حين لا تتجاوز 60 شهرا.

شروط العقد:

-لا يمكن التعاقد بين البائع و المشتري على أي دين أو التزام ما لم يستفد الزبون من قبول مسبق للقرض كما لا يمكن للبائع أن يتحصل على أي مدفوعات بأي صفة كانت ما لم يتحقق فعليا هذا الشرط.

- يجب لعقد القرض أو وصل الخدمات أن يحدد إن كان القرض يغطي كليا أو جزئيا قيمة السلعة أو الخدمة المقدمة في هذا الإطار

-إمكانية التعويض الكلي أو الجزئي المسبق للقرض من طرف الدائن قبل انتهاء المدة المنصوص عليها في العقد.

- و في حالة فسخ العقد من طرف البائع فهو ملزم بضمان تعويض المستدين في أجل لا يتجاوز 30 يوما.

قائمة المنتجات المؤهلة للقرض الاستهلاكي:

صناعة المركبات و السيارات و الدراجات ذات المحركات الحرارية.

صناعة أجهزة المكاتب و معالجة المعلومات .

صناعة أجهزة الهواتف و اللوحات الرقمية و الهواتف الذكية.

صناعة الأجهزة الكهرومنزلية و الكهربائية.

صناعة الأثاث و المواد المصنعة من الخشب للاستخدام المنزلي.

النسيج و الجلود. مواد البناء.

3-واقع المنتج الوطني و المؤسسات الوطنية المعنية بالقرض:

وفقا للمادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 15-114 المؤرخ في 24 رجب 1436 هـ الموافق ل 13 ماي 2015 الذي يتعلق بشروط و كفاءات العروض المتعلقة بالقروض الاستهلاكية حصر القرض الموجه للاستهلاك على اقتناء المواد المنتجة محليا و لكن الملاحظ من خلال التجربة و الدراسة ان المنتج الوطني مازال ضعيفا ،إلا باستثناء بعض العلامات الالكترونية التي لها قدرة على المنافسة يمكننا القول إن المنتج الوطني لا يمكنه المنافسة إلا في الحالات النادرة.

وتتص المقاييس الدولية المعمول بها في تصنيف أي منتج وطني أن تكون نسبة الاندماج 40%، لكن الملاحظ، ومن خلال التجربة والدراسة، أن نسبة الاندماج في المؤسسات الوطنية أقل من 40 % بكثير فهي لا تتعدى الـ20 بأغلب المؤسسات، باعتراف وزير التجارة الذي أكد في تصريح له أنه إن تم الالتزام

بنسبة 40% فعلا كنسبة اندماج للمؤسسات الوطنية فإن الحكومة لن تدمج أي سلعة كانت في هذا القرض. وهو ما يطرح إشكال تصنيف الإنتاج الوطني وما هي المؤسسات التي تنتج فعلا شيئا يمكن أن نطلق عليه اسم المنتج الوطني؟

وحتى أن تجاوزت الحكومة هذه الوضعية باعتماد نسبة أقل من 20 % لاندماج السلع فإن إشكال آخر سيطرح فخلافا ما تعول عليه الحكومة من خلال حصر القرض الاستهلاكي على المنتج المحلي يؤكد خبراء اقتصاديون أن القرض الاستهلاكي سيساهم في زيادة الواردات كون الإنتاج الجزائري مرهون باستيراد المواد الأولية وهو ما يبدو أن الحكومة لم تضعه في الحسبان، واهتمت فقط بإيجاد طريقة لتصريف المنتج الوطني المكس بعدد من المؤسسات على غرار سيارة "رونو سمبول الجزائرية" التي عرفت منذ إطلاقها مشاكل في التسويق.

رابعا: الدراسة الميدانية :

1- أدوات الدراسة الميدانية

-الاعتماد على المقابلات و الزيارات :بهدف الوصول الى المعلومات و الاستفسار عن مدى استجابة المواطنين قمنا بمقابلات مع فئات من مواطني ولاية سيدي بلعباس. خلال أسبوع الممتد من 27- 04 - 2016 الى 03-05-2016.

- الملاحظة: تعتبر الملاحظة من المراحل التمهيديّة التي تستعمل في البحث بعد طرح المشكل ومحاولة الوصول الى تفسيرات واقعية للتساؤلات والافتراضات السابقة وكذلك اثناء معلوماتنا من خلال اجابات افراد عينة الدراسة بعد تحليل البيانات الواردة في الاستبيان

-الاستبيان :وهو الاداة الاساسية التي استخدمت لجمع البيانات حول موضوع الدراسة ويعرف الاستبيان على انه : "عبارة عن صحيفة او كشف يتضمن عددا من الاسئلة يستفاد منها باستطلاع الراي او بخصائص اية ظاهرة متعلقة بنشاط اقتصادي او اجتماعي او فني او ثقافي."

2-تحضير وتصميم الاستبيان.

- مجتمع الدراسة: كانت ولاية سيدي بلعباس هي مجتمع الدراسة الذي اخذت منه العينة لتعميم النتائج المتوصل اليها .

-عينة الدراسة :اخترنا عينة تحوي 150 مواطنا و تم توزيع 150 استبيان و عند الانتهاء حللنا 130 استبيان و استبعدنا 20 استبيان للحفاظ على نوع من التجانس لعدم اكتمالها وعدم الاجابة بطريقة صحيحة وتناقض في الاجابات.

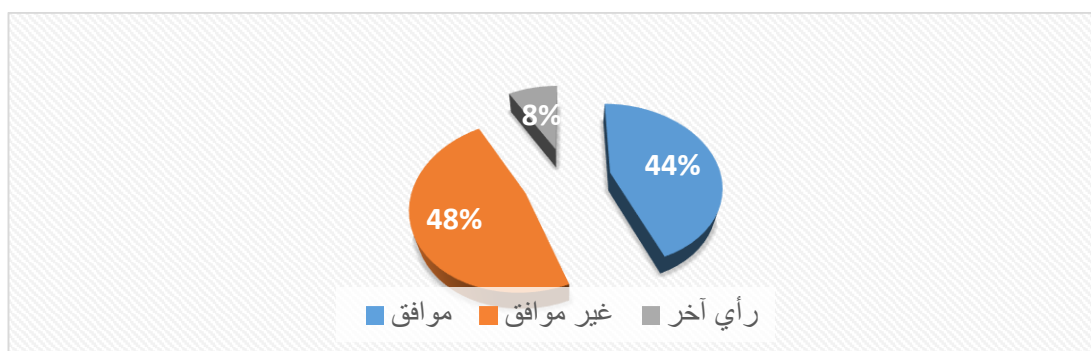
-نماذج عن الاسئلة المعتمدة لأعداد الاستبيان:

السؤال المغلق: هذا السؤال يفرض جوابا دقيقا كما تم الاعتماد على السؤال الذي يحمل اختيارات متعددة. كما تم اختيار الشكل الخاص بالاستبيان والكلمات المناسبة والسهلة حتى يكون باستطاعة افراد العينة فهمها حيث يصدر الاستبيان ديباجة تتضمن عنوان الدراسة والجهة الكفيلة بهذه الدراسة، ذلك لزيادة قبولها والثقة فيها.

-عرض وتحليل نتائج الاستبيان.

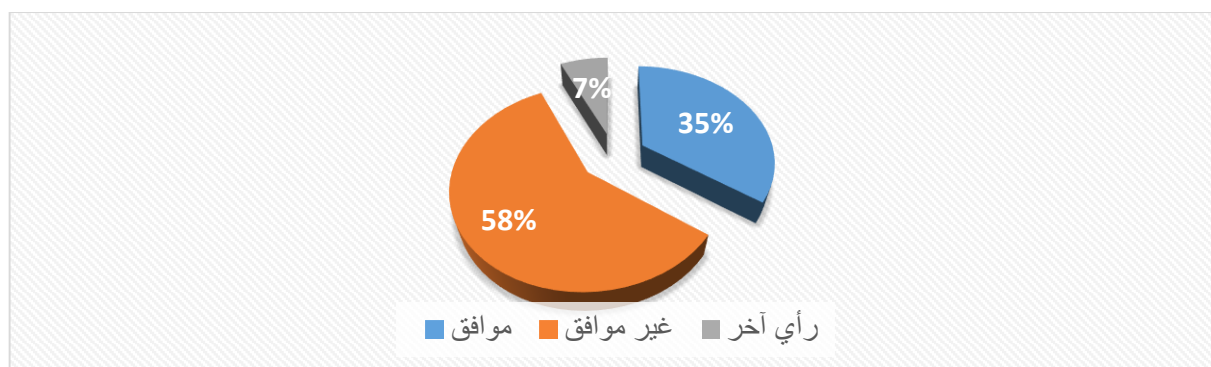
بعد التطرق الى تصميم الاستبيان، حاولنا من خلال عملية التبويب القيام بعملية تحليل نتائج الاستبيان من خلال تحويل البيانات الوصفية الى بيانات كمية، حيث قمنا بتفريغ البيانات المتحصل عليها من الاستبيان و لجأنا في ذلك الى استخدام الأسلوب الاحصائي EXCEL 2007 لمعالجة البيانات و تحويلها الى معلومات وتصنيفها وتبويبها في جداول بسيطة وبعد ذلك تحليلها وتفسيرها من خلال الاستعانة بأدوات إحصائية كالتكرارات والنسب المئوية.

السؤال الأول: يمنح القرض الاستهلاكي لأصحاب الدخل 20000 فما فوق



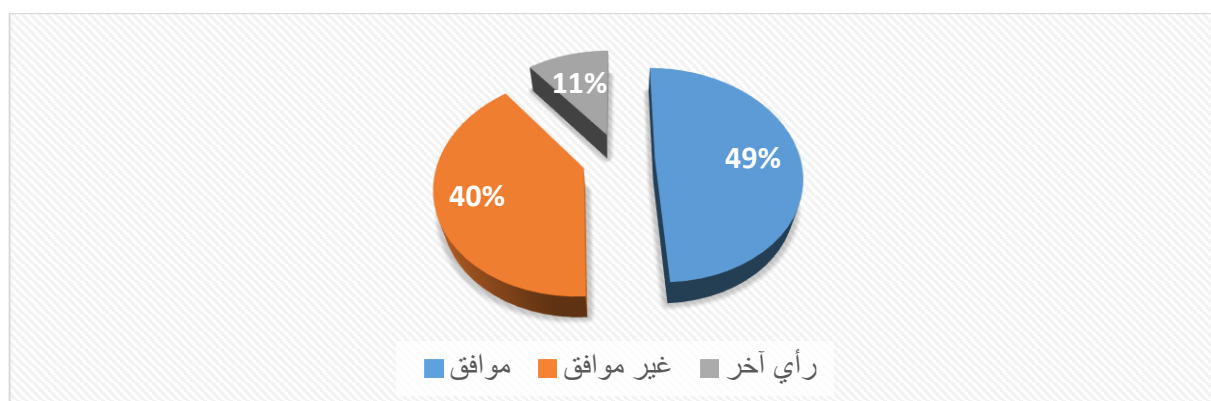
من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا ان ما نسبته 48 % من المستجوبين كانوا غير موافقين على هذا الشرط و اعتبروه لا يراعي الموظفين الذين دخلهم اقل من 20000 والذين نعتبرهم بأمس الحاجة الى هذا القرض أما ما نسبته 44 % من المستجوبين عبروا عن موافقتهم و ذلك لان أصحاب الدخل التي تفوق 20000 قادرين على تسديد ديونهم .

السؤال الثاني: المبلغ المعوض شهريا لا يتجاوز 30 % من الدخل.



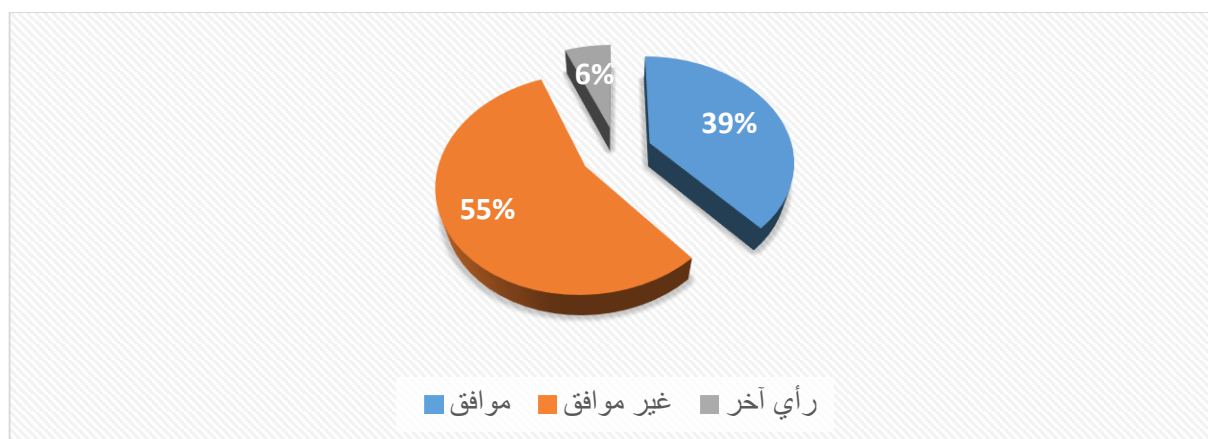
و يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ما نسبته 58 % من المستجوبين غير موافقين باعتبار 30 % من الدخل نسبة مرتفعة لعدم قدرة المواطن على تلبية جميع حاجات الضرورية اما النسبة الأخرى فكانت بنسبة 35% للموافقين معظمهم أصحاب دخل 40000 فما فوق أما ما نسبته 7 بالمائة فكانت أرائه منحصرة على أن يقطع من دخله بين 10 و 15%.

السؤال الثالث: مدة تسديد القرض لا تتعدى 5 سنوات



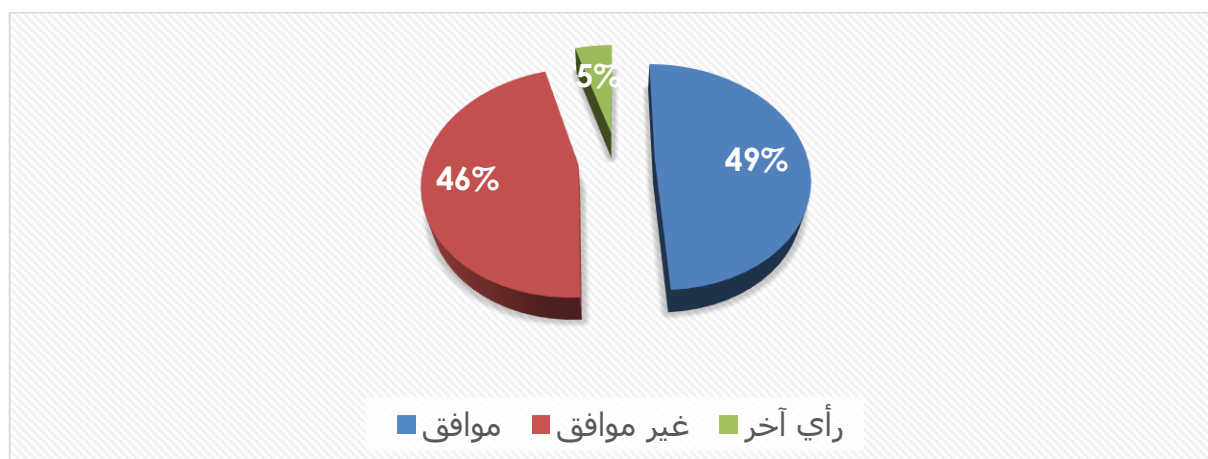
يوضح الشكل أعلاه أن نسبة 49 % من المستجوبين وافقوا على هذه المدة باعتبارها مدة مناسبة لتسديد هذا القرض بينما رأى ما نسبته 40 % أنها مدة غير كافية و نلاحظ أن النسب كانت متقاربة .

السؤال الرابع: مبلغ القرض موجه كلياً لقيمة السلع المحلية



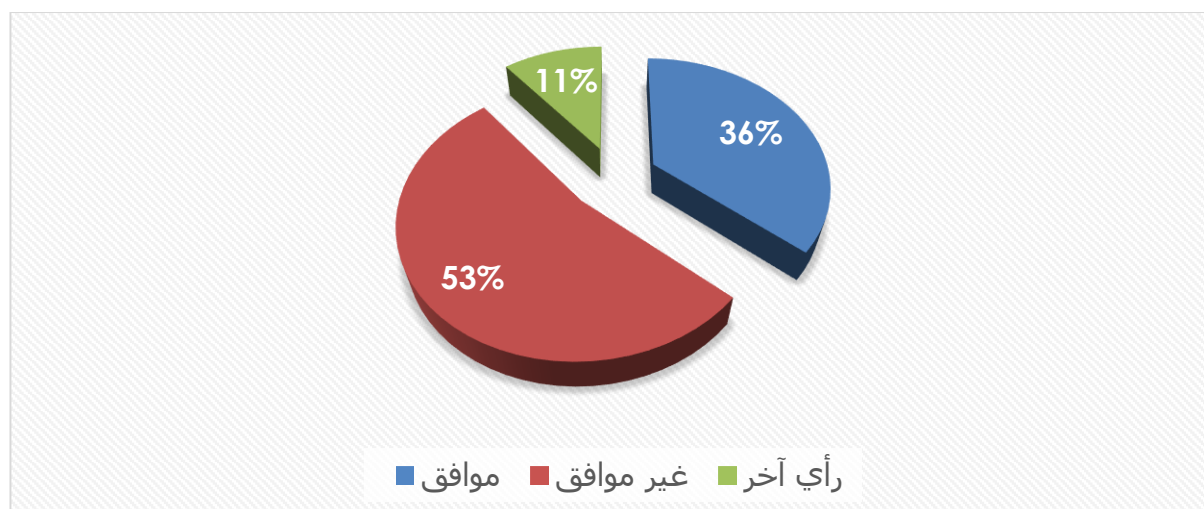
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان ما نسبته 55 % غير موافق حيث رأى المستجوبون أنهم مقيدون بمبلغ القرض في حين انهم ارادوا الاستفادة منه في شراء متطلبات أخرى أما نسبة 39 % كانت موافقة لان الأولى عندها انها تلبي حاجتها المتمثلة في المنتج الذي تريد اقتناءه.

السؤال الخامس : القروض الاستهلاكية موجهة للمنتجات المحلية فقط



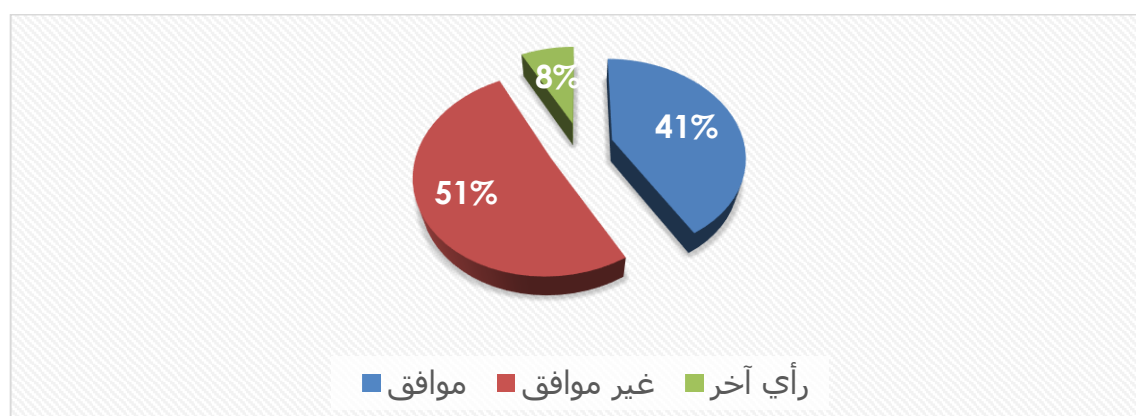
يوضح الشكل أعلاه أن نسبة 49 % من المستجوبين وافقوا على هذه اقتناء المنتج المحلي راجين بذلك دعم المنتج الوطني لكن 46 % من المستجوبين لم يبدوا رضاهم عن المنتج لعدم ثقتهم به من جهة و عدم جودته من جهة أخرى أما النسبة الباقية كانت آراءها تتحصر بين عدم تنوع المنتج الوطني و ضرورة تواجد المنتج الأجنبي و المحلي.

السؤال السادس : سبعة أصناف من المنتجات المحلية معنية بالقرض



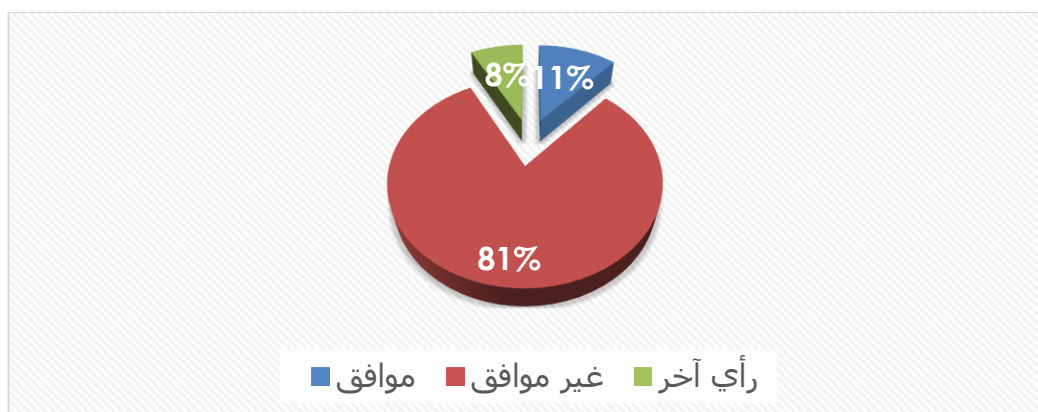
يوضح الشكل أعلاه أن نسبة 53% من المستجوبين غير موافقون على هذه الأصناف فقط أما ما نسبته 36% من المستجوبين كانوا راضين عنها أما نسبة 11% أدلت برأيها طالبة الزيادة في الأصناف و خاصة القرض العقاري .

السؤال السابع: جودة المنتج الجزائري تستحق أسعارها



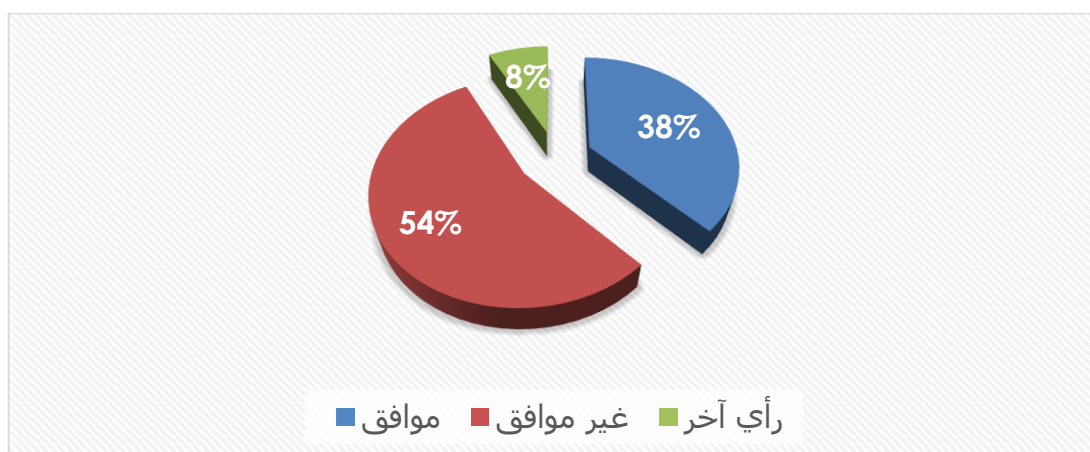
يوضح الشكل أعلاه أن نسبة 51% من المستجوبين غير موافقون على أسعار المنتجات الملزمة بالقرض بينما توجد منتجات اجنبية ذات جودة عالية و نفس السعر و أحيانا باقل ونسبة 41% من المستجوبين رأوا انها تستحقها أما نسبة 8% كانت محايدة .

السؤال الثامن: القروض الاستهلاكية مرتبطة بفوائد



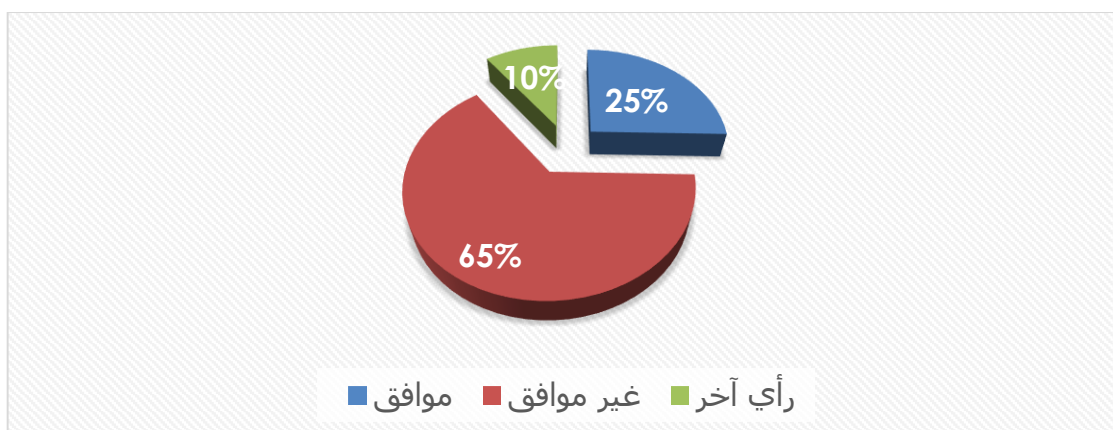
يوضح الشكل أعلاه أن نسبة 81% من المستجوبين غير موافقين على أسعار الفوائد لأنه مخالف لتعاليم الشريعة الإسلامية و بنسبة 11% وافقوا قائلين ان "للضرورة أحكام" أما نسبة 8% كان رأيها متجها صوب التمويل الإسلامي.

السؤال التاسع : ربط المواطن بالبنوك.



يوضح الشكل أعلاه أن نسبة 54% من المستجوبين غير موافقين على ترك الحرية للبنوك في تحديد أسعار الفوائد و بنسبة 38% وافقوا أما نسبة 8% كان رأيها متجها الى وضع سقف لمعدل فائدة بشكل واضح.

السؤال العاشر: الخدمة البنكية المقدمة



يوضح الشكل أعلاه أن نسبة 65% من المستجوبين غير موافقين على الخدمة المقدمة من البنوك نظرا لسوء المعاملة ببطء في الإجراءات و عدم تمكين المواطن من الحصول على المعلومات الشاملة و بنسبة 25% وافقوا أما نسبة 10% كان رأيها أن بعض البنوك تقدم خدمات جيدة للمواطنين خاصة منها البنوك الخاصة.

خاتمة:

ان السياسة التي اتبعتها الحكومة لتخفيض فاتورة الاستيراد بإعادة بعث القرض الاستهلاكي لن يساهم الا في زيادة العبئ على الخزينة العمومية و هذا راجع الى أن المنتج الوطني يعتمد على استيراد المواد الأولية كون أن نسبة الاندماج في المنتج المحلي مازالت ضعيفة جدا إضافة الى استياء المواطنين من الصيغة التي جاء بها بسبب نسب الفوائد المقترحة و تخوفهم من الوقوع في شبهة المعاملات الربوية بالإضافة الى ارتفاع نسب الفوائد المفروضة من قبل البنوك لأن السلطات لم تحددها و انما فتحت الباب أمام كل مصرف لتقرير الرقم المناسب بالإضافة الى ضعف القدرة الشرائية للمواطنين المتزامنة مع تجسد الأزمة في شكل ارتفاع أسعار المواد الأساسية واسعة الاستهلاك.

و على الرغم من ان الحكم على القرض الاستهلاكي سابق لأوانه الى انه و نظرا لظروف إعادة بعثه فنستطيع القول بأنه قرض مهدد بالفشل، و هذا ما بينته الدراسة الميدانية فقد توصلنا الى ان معظم المواطنين رافضين شروط القرض الاستهلاكي ل 2016 و ذلك رغم الحاجة اليه للأسباب التالية:

- الجانب الديني لارتباط هذا القرض بفوائد ربوية و هذا مخالف للشريعة الإسلامية.
- المبلغ المعوض شهريا الذي قدر بنسبة 30% من الدخل باعتبار الدخل لا يكفي لتلبية ضروريات المواطن، وكذلك مدة التسديد التي رآها المواطن أنها مدة قصيرة لتسديد هذا القرض.

-إضافة الى الجانب الخدمي للبنوك الذي تعرض لعدة انتقادات فمعظم المواطنين كانوا غير راضين عنها نظرا لبطء الإجراءات و سوء الاستقبال.

-إقرار الجميع بأهمية القرض الاستهلاكي لإشباع حاجياته و تنمية الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 01، الصادرة بتاريخ 06 يناير 2016.
- أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية، 1999.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، الصادرة بتاريخ 13 ماي 2015.
- السيد عبد المولى، الوجيز في التشريعات الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1999.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004.
- حمدي عبد العظيم، "اقتصاديات التجارة الدولية"، مكتبة زهراء الشرق، مصر ، 1996.
- رشاد العصار، حسام داود، عليان الشريف، مصطفى سلمان، "التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000 .
- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت. 1994
- صلاح الدين نامق، "التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي"، دار النهضة العربية، 1972.
- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، مصر، 1997.
- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وإداراتها، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000.
- لشرع نورة ، سياسات اصلاح التجارة الخارجية و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، فرع التجارة الدولية ،المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010-2011.
- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، لبنان، 1996 .

- محمد نجيب غزالي خياط، دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة السعودية. 2006

- مدحت صادق، أدوات و تقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة و النشر، مصر، 2001.